الأمم المتحدة

A/64/497

الجمعية العامة

Distr.: General
21 October 2009
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والستون

البند ١٣٤ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

موجز

يستكمل هذا التقرير المعلومات المتعلقة بالحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/63/514/Add.1). ويقدم أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأحدث التوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ويتناول التقرير أربعة مؤشرات مالية رئيسية وهي: الأنصبة المقررة؛ والاشتراكات المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء. وحتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كانت الأنصبة المقررة خلال عام ٢٠٠٩ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالنسبة للميزانية العادية والمحكمتين الدوليتين، ولكن أقل بالنسبة لعمليات حفظ السلام. وتم الحفاظ على المستوى السنوي نفسه للأنصبة المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أعلى مما كانت عليه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بالنسبة لجميع الفئات باستثناء عمليات حفظ السلام.

ومن المتوقع أن تكون الأرصدة النقدية في نهاية عام ٢٠٠٩ أعلى من مستواها في نهاية عام ٢٠٠٨ بالنسبة لجميع الفئات باستثناء عمليات حفظ السلام

211009 211009 09-56931 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وفي حين أن المدفوعات المتعلقة بالتزامات القوات والمعدات كانت تسدد بوجه عام دون تأخير بالنسبة لعدد من البعثات، فإن حالات نقص السيولة تعني أن المبالغ المسددة لسبع بعثات لم ترق إلى مستوى عملية السداد ربع السنوية العادية. ومن المتوقع أن تكون المبالغ المستحقة للدول التي تقدم القوات والمعدات في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ أعلى من التوقعات في أيار/مايو، وأعلى من المبالغ المستحقة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ بنحو ٥١٣ مليون دولار.

وتم إحراز بعض التقدم في تخفيض مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام. ومع ذلك، هناك فئات أخرى تتجلى فيها زيادة مستويات الأنصبة المقررة غير المسددة، التي لا تزال تتركز إلى حد كبير بين قلة من الدول الأعضاء. وستعتمد النتيجة النهائية لعام ٢٠٠٩ إلى حد كبير على المدفوعات التي ستسددها هذه الدول الأعضاء في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٠٩. والسبيل الوحيد للتغلب على هذه المشكلة ولكفالة وجود قاعدة مالية أكثر استقرارا لعمل الأمم المتحدة هو أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية تجاه المنظمة بطريقة أكمل وأفضل توقيتا.

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/63/514/Add.1). ويقدم أيضا استعراضا للحالة المالية للمنظمة في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ وأحدث التوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

٢ – وتعتبر الصورة التي ترسمها المعلومات المذكورة أعلاه لعام ٢٠٠٩ متباينة بوجه عام.

٣ – وتقاس القوة المالية للأمم المتحدة عادة بأربعة مؤشرات رئيسية هي: الأنصبة المقررة؛ والاشتراكات المقررة غير المسددة؛ والموارد النقدية المتاحة؛ وديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء.

ثانيا – استعراض الحالة المالية في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩

٤ – يتضح من استعراض الحالة المالية وجود زيادات في مستوى الأنصبة المقررة للميزانية العادية (من ٨٨٠ ١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٤٩٩ ٢ مليون دولار في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) والمحكمتين الدوليتين (من ٣١٠ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ إلى ٣٤٨ مليون دولار في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩) وانخفضت الأنصبة المقررة لحفظ السلام (من ٥٩٩ ٧ مليون دولار إلى ٤٩١ ٥ مليون دولار)، في حين ظلت الأنصبة المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر ثابتة عند ٣٤١ مليون دولار (نظرا لنظام المدفوعات المتعدد السنوات). وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كانت الأنصبة المقررة غير المسددة أعلى مما كانت عليه في نهاية عام ٢٠٠٨ بالنسبة لجميع الفئات، باستثناء عمليات حفظ السلام.

ألف – الميزانية العادية

٥ – كان كل من الأنصبة المقررة والمدفوعات في عام ٢٠٠٩ أعلى مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، بمبلغ ٦١٩ مليون دولار و ٥٣٤ مليون دولار على التوالي. ومع ذلك، ونظرا لأن الزيادة في الأنصبة المقررة كانت أعلى من الزيادة في المدفوعات، فقد كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة أيضا أعلى بنحو ٧٤ مليون دولار، فبلغت ٨٣٠ مليون دولار في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، مقارنة بمبلغ ٧٥٦ مليون دولار في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

٦ - وكان عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للميزانية العادية بالكامل ١٢٠ دولة بحلول ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، وهو ما يقل بمقدار ١٣ دولة عن عددها في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. وكان الرقم المقابل ١٥٤ في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. ويود الأمين العام أن يشكر الدول الأعضاء الـ ١٢٠ التي وفت بالتزاماتها للميزانية العادية بالكامل في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، ويحث الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها.

٧ - ومن مبلغ قدره ٨٣٠ مليون دولار الذي لا يزال غير مسدد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كانت نسبة ٩٣ في المائة مستحقة على دولة عضو واحدة ونسبة ٧ في المائة على باقي الدول الأعضاء. ومن الواضح أن الصورة النهائية لعام ٢٠٠٩ تعتمد إلى حد كبير على الإجراءات التي تتخذها تلك البلدان في الأسابيع القليلة المقبلة.

٨ - وتتألف الموارد النقدية للميزانية العادية من الصندوق العام، الذي تسدد له الاشتراكات المقررة؛ وصندوق رأس المال المتداول، الذي وافقت الجمعية العامة حاليا على أن يكون بمستوى ١٥٠ مليون دولار؛ والحساب الخاص. ومن المتوقع أن يكون الرصيد النقدي للميزانية العادية في نهاية عام ٢٠٠٩ أعلى مما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، فإن الموقف النهائي يعتمد إلى حد كبير على الإجراءات التي ستتخذها البلدان المشار إليها أعلاه.

باء - عمليات حفظ السلام

٩ - لما كان الطلب على أنشطة حفظ السلام بحكم طابعه أمرا لا يمكن التنبؤ به، فمن الصعب التنبؤ بالنتائج المالية بأي قدر من الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لحفظ السلام فترات مالية مختلفة تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه عوضا عن الفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر؛ ويتم تحديد الأنصبة المقررة بصورة منفصلة لكل عملية؛ ونظرا لأنه لا يمكن تحديد الأنصبة المقررة حاليا إلا لفترة الولاية التي يوافق عليها مجلس الأمن لكل بعثة، فإن الأنصبة تحدد لفترات مختلفة على مدار العام. ومن شأن جميع هذه العوامل أن تعقد إجراء مقارنة بين الحالة المالية لعمليات حفظ السلام من جهة والحالة المالية للميزانية العادية والمحكمتين.

١٠ - وكان إجمالي المبلغ المستحق غير المسدد لعمليات حفظ السلام في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ أكثر من ٢,١ بليون دولار. وهو ما يقل بمبلغ ٧٦٣ مليون دولار تقريبا عما كان عليه في نهاية عام ٢٠٠٨ وأقل مما كان عليه في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ بمبلغ ٧٩٦ مليون دولار. ويتصل المستوى الحالي للأنصبة المقررة غير المسددة،

جزئيا، بانخفاض مستوى الأنصبة المقررة لحفظ السلام للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠ بانتظار الموافقة على جدول الأنصبة المقررة الجديد لعام ٢٠١٠. كما يعكس هذا الانخفاض انخفاض المبالغ المستحقة لحفظ السلام على كبار المساهمين مقارنة بالعام الماضي.

١١ - والأنصبة المقررة غير المسددة لحفظ السلام ليست مركزة تركيزا شديدا كسائر الفئات الأخرى. ومع ذلك، فإن نسبة ٥٤ في المائة من مبلغ ٢,١ بليون دولار من الأنصبة المقررة غير المسددة لعمليات حفظ السلام حتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ مستحقة على دولتين فقط من الدول الأعضاء، ونسبة ٢٤ في المائة مستحقة على أربع دول أعضاء أخرى.

١٢ - وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كانت ١٩ دولة عضوا قد سددت جميع الأنصبة المقررة لحفظ السلام التي كانت آنذاك غير مسددة، ومستحقة وواجبة السداد، وهي: أذربيجان، أستراليا، ألمانيا، أيرلندا، إيطاليا، جنوب أفريقيا، سلوفاكيا، سنغافورة، السويد، طاجيكستان، الفلبين، فنلندا، كندا، الكونغو، ليختنشتاين، موناكو، النمسا، النيجر، ونيوزيلندا. وفيما بعد، قامت أيسلندا، والجمهورية التشيكية، وسويسرا، وكرواتيا بتسديد جميع الاشتراكات المقررة لحفظ السلام المستحقة والواجبة السداد الأخرى. والدول الأعضاء الأخرى مدعوة إلى أن تحذو حذو تلك البلدان.

١٣ - وبلغ الرصيد النقدي في حسابات حفظ السلام في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ نحو ٣,٣ بليون دولار. وتم تقسيم هذا المبلغ بين حسابات عدد من العمليات الجارية والمغلقة والصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. ومع ذلك، هناك قيود على استخدام هذه الموارد. فالجمعية العامة عادة، تنص في قراراتها المتعلقة بتمويل عمليات حفظ السلام، على أنه لا يجوز تمويل أي بعثة لحفظ السلام عن طريق الاقتراض من بعثات عاملة أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تنص اختصاصات الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام على قصر استخدامه على العمليات الجديدة والتوسع في العمليات القائمة. كذلك، لا يتوافر إلا مبلغ ضئيل من النقدية المتاحة في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة حاليا لغرض الاقتراض. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بلغ رصيد النقدية في حسابات البعثات العاملة نحو ٢,٨ بليون دولار، وفي الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام ١٤٢ مليون دولار وفي حسابات البعثات المغلقة ٤٧٠ مليون دولار.

١٤ - وبالاستناد إلى المعلومات المتاحة حاليا، من المتوقع أن ينخفض مجموع النقدية المتاحة في حسابات حفظ السلام في نهاية عام ٢٠٠٩ إلى ٢,٢ بليون دولار، ما يقرب من ١,٦ بليون دولار في حسابات البعثات العاملة، و ٤٦٩ مليون دولار في حسابات البعثات

المغلقة و ١٤٤ مليون دولار في الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام. وتستند هذه التقديرات إلى الإيرادات والمدفوعات المتوقعة.

١٥ - ومن المبلغ المتوقع توافره في حسابات عمليات حفظ السلام المغلقة في نهاية عام ٢٠٠٩ وقدره ٤٦٩ مليون دولار، خُصص مبلغ ٢١٨ مليون دولار لدفع الالتزامات غير المسددة، كالمدفوعات للقوات والمعدات والأرصدة الدائنة التي ستردّ إلى فرادى الدول الأعضاء. وبذلك يتبقى مبلغ متاح قدره ٢٥١ مليون دولار يمكن أن تستخدمه بعثات حفظ السلام العاملة للاقتراض التناقلي، بالإضافة إلى حسابات أخرى، من بينها حساب الميزانية العادية والمحاكم الدولية. وهذا هامش ضئيل جدا للاقتراض التناقلي. وقد استخدم الاقتراض التناقلي في عام ٢٠٠٨ لتغطية ما مجموعه ١٤٨ مليون دولار لسبع عمليات عاملة هي: بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا. وحتى الآن في عام ٢٠٠٩، استخدم الاقتراض التناقلي من حسابات بعثات السلام المغلقة لتغطية مبلغ قدره ٤٩ مليون دولار لأربع بعثات عاملة هي: بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي.

جيم - المحكمتان الدوليتان

١٦ - تردّى المركز المالي للمحكمتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة بصورة طفيفة في عام ٢٠٠٩. وكانت الأنصبة المقررة في عام ٢٠٠٩ أعلى بقليل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٨، فيما ارتفع المبلغ المتأخر بمقدار ١٠ ملايين دولار.

١٧ - وبلغ عدد الدول الأعضاء التي سددت أنصبتها المقررة للمحكمتين الدوليتين بالكامل ٨٣ دولة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، أي أقل بأربع عشرة دولة عن العدد في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨. ويود الأمين العام أن يعرب عن تقديره للدول الأعضاء الثلاث والثمانين التي وفت بالتزاماتها المالية للمحكمتين كاملة، ويحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذوها.

١٨ - ومن البديهي أن المركز المالي النهائي للمحكمتين الدوليتين سيتوقف على تسديد الدول الأعضاء لأنصبتها المقررة خلال ما تبقى من السنة. ويبين توزّع الأنصبة المقررة غير المسددة للمحكمتين أيضا درجة عالية من التركيز، إذ أن دولة عضو واحدة مسؤولة عن

٦٥ في المائة من مجموع المتأخرات، فيما تتوزع نسبة ٣٥ في المائة على باقي الدول الأعضاء. وبالتالي فإن الكثير يعتمد على ما ستتخذه تلك الدول الأعضاء من إجراءات.

١٩ - وإذا ما استمرت الاتجاهات الأخيرة فإن المحكمتين ستنهيان السنة بأرصدة نقدية موجبة. بيد أن الخاتمة الفعلية ستتوقف، مرة أخرى، على وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية للمحكمتين كاملة وفي موعدها.

دال - المخطط العام لتجديد مباني المقر

٢٠ - في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وافقت الجمعية العامة على الميزانية الإجمالية للمخطط العام لتجديد مباني المقر وقدرها ١,٨٨ بليون دولار (القرار ٦١/٢٥١).

٢١ - ووفقا لقرار الجمعية العامة ٦١/٢٥١، تسدد ١٨٠ دولة عضو أنصبتها المقررة على عدة سنوات، فيما اختارت ١٢ دولة عضو تسديدها دفعة واحدة. وحتى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، سددت ١١٩ دولة عضو أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر كاملة، وبلغ إجمالي المدفوعات ١,١ بليون دولار من الأنصبة المقررة المستحقة والواجبة السداد، ويتبقى مبلغ قدره ٨٦ مليون دولار. وعلاوة على ذلك فإن عددا من الدول الأعضاء التي لم تختر تسديد أنصبتها المقررة دفعة واحدة قد سددت دفعات مسبقة. وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بلغ مجموع المدفوعات لاحتياطي رأس المال المتداول ٤٤,٩ مليون دولار.

٢٢ - ولضمان تنفيذ المشروع في الموعد المحدد، يرجى من جميع الدول الأعضاء تسديد أنصبتها المقررة للمخطط العام لتجديد مباني المقر كاملة وفي موعدها.

ثالثا - الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٣ - أشارت التقديرات في أيار/مايو ٢٠٠٩ إلى أن ديون المنظمة المستحقة للدول الأعضاء التي توفر القوات والمعدات لعمليات حفظ السلام ستنخفض إلى ٧٦٥ مليون دولار. واستناداً إلى التوقعات المنقحة، يبدو الآن أن المبلغ المستحق في نهاية عام ٢٠٠٩ سيناهز ٩٤٤ مليون دولار، أي أنه سيكون أعلى مما أفادت عنه التوقعات المعلنة في أيار/مايو، وأعلى بدرجة ملموسة من مبلغ ٤٣١ مليون دولار الذي كان مستحقاً في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨. وتراعي المدفوعاتُ المتوقعة لعام ٢٠٠٩ التقديرات التي تتأثر بتدني مستوى الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام للسنة المالية ٢٠٠٩/٢٠١٠، بانتظار الموافقة على جدول جديد للأنصبة المقررة لعام ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك، فإن

الالتزامات الجديدة في عام ٢٠٠٩ تتجاوز مستويات عام ٢٠٠٨، ويُعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نشر قوات في العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، ونشر عنصر عسكري في بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ووجود وحدات عسكرية إضافية ووحدات الشرطة المشكلة في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولم يعوِّض عن هذه الالتزامات الجديدة، جزئياً، سوى إنهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وتقليص حجم وحدات الشرطة المشكلة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو وتخفيض قوام القوة العسكرية المأذون بها لبعثة الأمم المتحدة في ليبريا.

٢٤ - وكان سداد المدفوعات المتعلقة بالتزامات القوات منتظماً في مواعيده بوجه عام حتى شباط/فبراير - آذار/مارس ٢٠٠٩ بالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وحتى تموز/يوليه - آب/أغسطس ٢٠٠٩ بالنسبة إلى ثماني بعثات لحفظ السلام (بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار). وكان سداد المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات ومطالبات الدعم الذاتي منتظماً في مواعيده حتى آذار/مارس - حزيران/يونيه ٢٠٠٩ بالنسبة إلى بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا، وبعثة الأمم المتحدة في السودان.

٢٥ - لكن نقص الأرصدة النقدية أدى إلى التأخر عن مواكبة جدول السداد الفصلي العادي بالنسبة إلى سبع بعثات. وبالنسبة إلى بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، بات سداد المدفوعات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات متأخراً عن جدول السداد الفصلي. وبالنسبة إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، بات سداد المدفوعات المتعلقة بالتزامات القوات متأخراً أيضاً عن جدول السداد الفصلي. وفي حالة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بات سداد المدفوعات المتعلقة بالتزامات القوات والمعدات المملوكة للوحدة في آن معاً متأخراً عن جدول السداد الفصلي. وفي هذا الصدد، تؤثر

التأخيرات في تلقي المساهمات على قدرة الأمانة العامة على سداد المدفوعات الفصلية إلى المساهمين بقوات، باعتبار أنه يجب أولاً كفالة توفر الموارد النقدية الكافية من أجل تلبية الاحتياجات المتعلقة بتكاليف التشغيل الجارية. وسيستمر رصد حالة التدفقات النقدية لعمليات حفظ السلام بصفة منتظمة، سعياً لسداد المدفوعات الفصلية حالما تتوفر الموارد النقدية الكافية لذلك.

٢٦ - والأمين العام ملتزم بأن يفي، بأسرع ما يمكن، بالتزامات المنظمة إزاء الدول الأعضاء التي توفر القوات والمعدات لعمليات حفظ السلام. غير أن قدرته على القيام بذلك تتوقف على درجة وفاء الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة بالكامل وفي موعدها المحدد، وعلى إنجاز مذكرات التفاهم مع الدول التي تسهم بقوات من أجل توفير المعدات.

رابعا - الاستنتاجات

٢٧ - يود الأمين العام أن يشيد إشادة خاصة بالدول الأعضاء التالية التي سددت بالكامل أنصبتها في الميزانية العادية والمحاكم الدولية وعمليات حفظ السلام والمخطط العام لتجديد مباني المقر التي كانت مستحقة وواجبة السداد في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. وهذه الدول هي: أذربيجان، وأستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وإيطاليا، وجنوب أفريقيا، وسلوفاكيا، وسنغافورة، والسويد، وطاجيكستان، وفنلندا، وكندا، والكونغو، وليختنشتاين، وموناكو، والنمسا، والنيجر، ونيوزيلندا. وعلاوة على ذلك، سددت أيسلندا والجمهورية التشيكية وسويسرا والفلبين وكرواتيا في وقت لاحق جميع الأنصبة المقررة المستحقة وواجبة السداد حالياً. وتُحث سائر الدول الأعضاء على أن تحذو حذو تلك البلدان.

٢٨ - وتتسم المؤشرات المالية لعام ٢٠٠٩ بالتباين. واستناداً إلى التوقعات، سيكون الوضع النقدي إيجابياً في نهاية العام فيما يخص جميع الصناديق، علماً بأن النتيجة النهائية ستتوقف على مساهمات الفصل الأخير من العام. وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، فإن الأنصبة المقررة غير المسددة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩ هي ما دون مستويات تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، مما يعكس انخفاضاً في المبالغ المستحقة على المساهمين الرئيسيين لحفظ السلام، فضلاً عن تراجع مستوى الأنصبة المقررة الصادرة للسنة المالية الحالية لحفظ السلام بانتظار الموافقة على جدول الأنصبة الجديد لعام ٢٠١٠. وفي حين أن الأنصبة المقررة غير المسددة سجلت انخفاضاً فيما يتعلق بعمليات حفظ السلام، لوحظت زيادة فيما يخص الميزانية العادية والمحكمتين والمخطط العام لتجديد مباني المقر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن عدد

الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها بالكامل أدنى مما كان عليه قبل عام على صعيد جميع الفئات.

٢٩ - وحرصاً على الحفاظ على الصحة المالية للمنظمة، يظل من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، أن تفي الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية إزاء الأمم المتحدة بالكامل وفي موعدها المحدد.